الأزمة المالية العالمية ...
وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في العراق والعالم

أ.م.د.منعم دحام العطية*

المقدمة:

يشهد عالم اليوم أزمة مالية عالمية لاتقل خطورة عن معظم الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي عبر مراحله المختلفة .
وهي لم تكن مفاجئة لمعظم المهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والإعلامي حيث يخبرنا التاريخ الاقتصادي بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي كان قد تعرض إلى الكثير من الأزمات الاقتصادية والمالية وأخطرها أزمة الكساد العظيم التي عمت معظم دول أمريكا وأوربا عام ١٩٢٩ وما ترتب عليها من كساد اقتصادي وبطالة ...الخ
إن الأزمة المالية اليوم هي أزمة سيولة نقدية بالدرجة الأساس وتتداخل أسبابها الرئيسية مع هيمنة الدولار على النظام الاقتصادي العالمي .

أسباب الأزمة المالية العالمية :

يمكن تأشير بعض الأسباب المباشرة التي دفعت بالأزمة إلى حيز الظهور :

أولاً : قلة السيولة النقدية في بعض البنوك الأمريكية والأوربية بالدرجة الأساس حيث ان بعضها أعلن إفلاسه من خلال سحب الناس لودائعهم ومدخراتهم من هذه البنوك .

ثانياً: قلة السندات والودائع الواردة الى هذه المؤسسات المالية .

ثالثاً: زيادة سحب ما يسمى بالقروض اليائسة (المسحوبة من المؤسسات المالية) .

رابعاً : يحمل بعض المحللين النظام الرأسمالي بأفتعال الأزمات الأقتصادية من خلال إغراق العالم الرأسمالي بالماديات وهيمنة رأس المال الربوي على معظم المعاملات المالية وتفشي ظاهرة الربا والضرائب الكبيرة ، مما أدى إلى حالة من التزاحم والفوضى وبروز ظاهرة الاحتكارات في النظام الاقتصادي الرأسمالي وبالتالي ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية .

---

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

خامساً: هناك من يحمل أمريكا مسؤولية الأزمة المالية الحالية بأعتبارها الممثل الاكبر للنظام المالي العالمي من خلال سياستها الخاصة بالهيمنة على العالم والتي شكلت أعباء كبيرة على الاقتصاد الأمريكي .

سادساً: يربط بعض المحللين هذه الأزمة بالانتخابات الأمريكية والتسابق على رئاسة البيت الأبيض حيث يعتقد كثير من الامريكيين ان هذه الأزمة المالية موجهة ضد سياسة بوش وبالتالي توجيه الأنظار نحو المرشح الديمقراطي .

نتائج الأزمة المالية :

١_ إعلان كثير من المؤسسات المالية وخاصة في أمريكا وأوربا إفلاسها للأسباب التي من ذكرها.

٢_ بدىء كبريات الشركات ومنها شركات السيارات في أمريكا بتسريح أعداد كبيرة من العمال بسبب هذه الأزمة .

٣_ بسبب هذه الأزمة المالية ومن جرائها عمت أمريكا ومعظم بلدان أوربا عملية ركود اقتصادي كبير وخاصة في المؤسسات المالية.

٤_ من نتائج هذه الأزمة هو فقدان الثقة بعملة الدولار الأمريكي الذي ماعاد العملة الدولية التي يعتمد عليها لخلق التوازن المالي في العالم .

٥_ تعالي الأصوات وخاصة من كبار السياسيين في العالم باقتراح نظاماً مالياً عالمياً جديداً متعدد الأطراف من خلال مشاركة جميع دول العالم بما فيها البلدان النامية وصياغة نظام مالي جديد يعتمد التعددية.

المعالجات على مستوى العالم :

١_ لقد بادرت الولايات المتحدة وأوربا إلى إتباع سياسات تدخلية والقيام بتدابير واسعة لضمان سيولة نقدية تمثلت بضخ أكثر من (٢٤٠) مليار دولار أمريكي لمعالجة الأزمة المالية ،وإنقاذ بعض المصارف التي تعرضت للانهيار ، وقد قامت كثير من دول العالم بإتباع السياسة نفسها بتطويق الأزمة والحفاظ على اقتصادها من التأثر بها .

٢_قيام الولايات المتحدة وأوربا بشراء ما يسمى بالقروض اليائسة من اجل تخفيف العبئْ عن مؤسساتها المالية.

٣_ لقد بادرت بعض دول العالم ومنها بلدان الخليج العربي باتخاذ تدابير مالية سريعة من شأنها خلق حالة من التوازن في مؤسساتها المالية دون التأثر بهذه الأزمة.

انعكاسات الأزمة المالية على العراق والعالم :

يمكن تأشير انعكاسات الأزمة المالية العالمية على النظام الاقتصادي الدولي وعلى العراق من خلال التي :

أولا : الانعكاسات على الوضع العالمي :

١_ انعكاسات الأزمة على التجارة العالمية .

٢_ انعكاسات الأزمة على أسعار النفط العالمية .

٣_ انعكاسات الأزمة على قيمة النقد وخاصة العملات الصعبة كالدولار واليورو والباون والين الياباني ..الخ

٤_ انعكاسات الأزمة على المديونية الخارجية .

٥_ انعكاسات الأزمة على الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات في الاقتصاد الدولي.

ثانياً : انعكاسات على الوضع في العراق :

١_ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط في العراق في السوق العالمية مما ينعكس سلباً على حملة أعادة الأعمار وخطة التنمية.

٢_ ان إستراتيجية التنمية الجديدة في العراق مرتبطة بالتمويل الداخلي من جهة أخرى ،الذي يتأثر بالأزمة تأثيراً مباشراً .

٣_ يكون للأزمة المالية العالمية انعكاس على الاستثمار الخارجي وتدفقاته الى العراق .

٤_ العراق الجديد بحاجة اليوم الى صناع وطنين للاقتصاد العراقي بعيداً عن سياسات التقليد والتبعية وخاصة الى الغرب وأميركا ونظامها الاقتصادي المتقلب .

٥_ ان إتباع سياسة التنمية الوطنية لايعني الانغلاق والتقوقع وإنما مطلوب الانفتاح على العالم والتفاعل مع تجاربه الخلاقة لأغناء إستراتيجية التنمية في العراق .